الاصطلاحات النّحويّة غير العاملة ولا المعمولة في الدرس النحوي "المقاليد" في شرح "مصباح" المطرزي أنموذجا

د. مصطفى سالم المازق

جامعة مصراتة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، أما بعد: فإن الهدف من هذا البحث هو إبراز الاصطلاحات النّحويّة غير العاملة ولا المعمولة في الدرس النحوي.

ولعلّ من أبرز ملامح هذا البحثوالجديد فيه أنّه يوضح فكرة النّحاة في تحديد الحدود الواردة في هذا الشأن، ويكشف عن آراء النحاة حول الحدود، وإزالة اللّبس بين الاصطلاحات التي اختلطت اختلاطًا شديدًا، وشرْح بعض الغموض الذي أحاط بهذا الباب، وقد اختلطتِ الأمور في شرح الاصطلاحات، ولكن هذا الاختلاط ضروريّ لتباعد الثّقافات زمانيًّا ومكانيًّا بين العلماء، ولإحراز هدف أفضل لابدّ من وجود خبرة متقدّمة وثقافة عالية تكشف عن ثقافة أصحاب الآراء وتوازي بين اختياراتهم، ثم الجديد فيه أخرى: إبراز عالم نحوي مغمور وجهده في الاصطلاحات النحوية.

إنّ أيّة محاولة في هذا المجال لا بدّ لها من استيعاب المداخل الأساسيّة في مصادر علم النّحو، والدليل على ذلك أنها تتجلّى في أغلب مصنفات النحو وكتبه التعليمية، منها: الكتاب الذى اخترته أنموذجا، وهو كتاب "المصباح في علم النحو"، للمطرزي[1]، شرحه الجَنـــدي،

1- ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي، أبو الفتح بن أبي المكارم، من أهل خـــوارزم، كـــان عالما باللغة والنحو والآداب، من تصانيفه: المغرب، شرح المقامات الحريرية، المصباح في علم النحو، وهـــو مقدمة جمع فيها مبادئ النحو، "ت 610هـ"، انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 79، بغيـــة الوعـــاة 311/2.

ووسمه بـ"المقاليد"[1]، وفي "الكتاب" لسيبويه، وفي "المفصّل" وشروحه، كـ"شرح" ابن يعيش وابن الحاجب، وفي "الكافية" لابن الحاجب و"شروحها"، و"كتب" ابن مالك، وابن هشام، وغيرهم، وبها يتمّ استيعاب مفهوم الحدّ وعلاماته، يدعم تلك المعرفةَ أقوالهم وآراؤهم وفهمها فهما عميقًا واسعًا من مصنَّفاتهم وما نقل عنهم.

وهذا البحث معتمدعلى المنهج التحليليّ في دراسة المصطلحات النحوية في "المصباح" و"المقاليد"، وسيرتكز على استخراج مظاهر عناية المطرزي والجندي، وبعض النحاة المصنفين في متونهم المنظومة والمنثورة، وبعض الشراح النحاة، وجهود جميعهم؛ إذ أفرد أغلبهم الباب الأوّل في متونهم للاصطلاحات النّحويّة، وأيَّدهم الشراح في شروحهم[2]، وهذا المنهج اعتنى ببيان التعريفات والأقسام ، وقد احتوى هذا البحث على مقدمة، تضمنت

1- أحمد بن محمود الجَندي، نحوي وصرفي، من بلاد ما وراء النهر، منسوب إلى جَنْدة من إقليم بخارى، من مؤلفاته: الإقليد "شرح المفصل"، المقاليد "شرح المصباح"، توفي بعد "751هـ"، انظر الجواهر المضيئة 329/1، كشف الظنون 2/ 1775.

2- أفرد أغلب النحاة بداية كتبهم النحوية بالاصطلاحات النحوية، ومن ذلك الزمخشري في مصنفه "المفصل"، فقد بدأ بالاصطلاحات النحوية، تحت عنوان: اسم الجنس واسم العلم، وفيه: "الكلمة – الاسم..." ص23 ، و لم ينكر عليه الشراح؛ وكذلك "الخلاصة" لابن مالك فكان أولها في: حد الكلام، وهو مصطلح نحوي غير عامل ولا معمول، و لم ينكر عليه الشراح، وابن عقيل في شرحه للخلاصة عرّف الكلام والكلمة والكلم واللفظوالاسم والفعل والحرف، شرح ابن عقيل... 1/14-16؛ وكذلك فعل ابن هشام في شرحه للخلاصة و"شرح القطر" و"شرح الشذور"؛ وكذلك "المصباح في علم النحو" ص41، وقد صنف كتابه على أساس العوامل، الباب الأول: في الاصطلاحات النحوية "غير العاملة ولا المعمولة"، والثاني: العوامل اللفظية القياسية...؛ أمّا "المقاليد شرح المصباح" فقد أكد ذلك بقوله: ((لابدَّ للخائض فيها منْ أنْ يقف على هاتيك الاصطلاحات ابتداءً؛ فلو خاض فيها قبل أنْ يقف على ما لها منَ الاصطلاحات لم يبعدْ أنْ يرجعَ عنها بخُفَّيْ حنين)). اللوحة 10، وهذا دليل على ضرورة استيعاب المداخل الأساسية لعلم النحو في الاصطلاحات النحوية.

الأهداف والجديد[1]، واحتوى البحث على مفهوم الاصطلاح وأهميته، وحدِّ العامل وغير العامل عند النحاة، وكذلك عرّجت فيه على مفهوم الحدّ، ثم انتقلت إلى مفهوم الحدّ، ثم الحديث عن تعريف الكلمة عند النحاة، وشرحها، ثم تكلمت عن أقسامها وشرح كل قسم مع ذكر علامة كل قسم، وأرفقت في آخر البحث المصادر والمراجع، وأسأل الله التوفيق.

مفهوم الاصطلاح وأهميته:

عند النظر إلى عنوان البحث: "الاصطلاحات النّحويّة غير العاملة ولا المعمولة في الدرس النحوي" نجد أن هناك بعضَ المصطلحات التي تحتاج إلي بيان؛ وهي على وجه الإجمال:

1. **الاصطلاح:** قبل الدخول في الاصطلاحات النحوية لابد للباحث أن يعرف كلمة "اصطلاحات"؛ ففي المعجم الوسيط ((الاصطلاح: مصدر اصطلح، واتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته))[2] وفي "كتاب التوقيف على مهمات التعاريف": ((الاصطلاح: اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضوعه الأول))[3]وقد أفاض الجرجاني في كتابه: "التعريفات"؛ فأورد أربعة تعريفات، حيث قال: ((الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين))[4]، وعليه فإن الاصطلاح في الأصل هو: التَّصالح، فسمِّيتِ الألفاظ المتداولة بين أهل صنعة يتعارفونها فيما بينهم "اصطلاحات"؛ لأنَّهم قد

1- الجديد فيه أنه -كما سبق- يظهر فكرة النحاة وعلاجهم للحدود الواردة في هذا الموضوع، وكذلك إبراز جهد عالم نحوي مغمور في الاصطلاحات النحوية.

2- المعجم الوسيط، مادة: ص ل ح 520/1.

3- التوقيف على مهمات التعاريف ص68.

4- التعريفات ص44.

تصالحوا عليها وتوافقوا، والحقيقة أنّ لكلّ صناعة اصطلاحات، لابدَّ للخائض فيها منْ أنْ يقف على هاتيك الاصطلاحات ابتداءً؛ فلو خاض فيها قبل أنْ يقف على ما لها منَ الاصطلاحات لم يبعدْ أنْ يرجعَ عنها بخُفَّيْ حُنَيْن[1]، وقد تحدث السيوطي عن أهمية المصطلحات؛ فقال: ((إن معرفة المواضعات، والمصطلحات من أوائل الصناعات وأهم المهمات، والطالب الذهن الأديب، الراغب الفطن اللبيب، متى فرغ من حفظ اللغة واستحضرها، وضبط أنواع مفرداته واستظهرها، لا بد وأن يكون بمصطلحات أهل كل فن خبيرا ... فلكل طائفة من العلماء كلمات فيما بينهم متعارفة))[2]، وعليه فمصطلحات العلوم إنما هي مفاتيح حصونها وناظمة أنساقها وكواشف مكنوناتها، وإذا نظرنا إلى كتاب"المصباح" وشرحه "المقاليد" (الأنموذج) لوجدناهما مهتميْن بالاصطلاحات؛ فأفردا الباب الأول فيهما، والمصنّف والشّارح استخرجا حدود الاصطلاحات النّحويّة "الكلمة - الاسم - الفعل ..." بجلاء ووضوح[3].

وبعد البحث والدراسة تبين أن الاصطلاحات المعنيّة في "المصباح" و"المقاليد" مبنيّة بناءً منهجيًّا، فيه ارتباط منهجيّ بين الشّيء المحدود وحدّه، وهي بذلك على قدر كبير من الوضوح والدّقّة، وقد استعملا أمثلة موضّحة لذلك[4].

2. تعريف العامل وغير العامل:

عرّف بعض النحاة العامل بقوله:((ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب))[5]، وعليه؛ فإنه: ما عمل عملا ما فرفع أو نصب ...، قلت: وغير العامل: ما

1- انظر مخطوط المقاليد، اللوحة: 10.

2- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم 29/1.

3- انظر المصباح ص41، المقاليد اللوحة:13.

4- انظر المصباح في علم النحو، ص41-44، المقاليد، اللوحة: 10-23.

5- انظر التعريفات ص189، التوقيف على مهمات التعاريف ص498.

لم يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب؛ أي: ما لم يعمل رفعا أو نصبا ... كمصطلح الكلمة، والاسم ...

ونقل شوقى ضيف عن الخليل نظرية العوامل والمعمولات، فمثلا العوامل: الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وكان، و"لم" الجازمة ... والمعمول: المفعول، والتمييز، والحال ... وذكر: ((أن الخليل هو الذى ثبّت أصول نظرية العوامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التى ثبتت على مر العصور))[1]؛ أما الاصطلاحات غير العاملة ولا المعمولة - وهي المقصود دراستها-؛ فلم يتطرق لها شوقي ضيف، و لم يتعرض لأهميتها، وقد تعرض فقط لأهمية ومعرفة العامل والمعمول -كما سبق- ويتضح هذا بما جاء به في وصف كتاب سيبويه: ((تتداخل نظرية العوامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية، بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائما الأساس الذى يَبني عليه حديثه في مباحث النحو))[2]، وقد ذكرتُ في الصفحة السابقة أهمية معرفة الاصطلاحات غير العاملة ولا المعمولة.

3. مفهوم الحد:

من المفيد قبل عرض مسألة "الاصطلاحات النّحويّة" عند المصنّفين والشّراح، وقبل الحديث عن هذه الاصطلاحات، لابدأن أشير إلى تعريف الحدّ، فبالنّظر إلى شرح كتاب الحدود للفاكهانيّ نرى كيفية تعريفه للحدودالنّحويّة، فعرّف الحدّ بقوله: ما يميّز الشّيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان جامعًا مانعًا[3].

وقد ذكر الفاكهاني أقسام الحدود عند المناطقة من حدٍّ تامٍّ وناقصٍ، ورسم تامّ وناقص، وقد أشار إلى قرب الحدود النّحويّة من الطّريقة المنطقيّة[4].

1- المدارس النحوية ص38.

2- السابق ص64.

3- انظر شرح كتاب الحدود في النحو ص49.

4- السابق ص49-50.

وقد تعرّض الزّجّاجيّ أيضا إلى تعريف الحدّ بقوله: ((قول وجيز يدلّ على طبيعة الشّيء الموضوع له))[1].

وقال ابن الخشّاب في هذا الصّدد: ((يجب أن يوضع في أوّل الحدّ جنس المحدود الأقرب، ثمّ يؤتى من بعده بالفصول التي تميّز المحدود من الأنواع المشاركة له في جنسه))[2].

أما ابن يعيش في "شرح المفصل" فيقول: ((طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثمّ يقرن به جميع الفصول))[3].

وقال ابن الحاجب في الإيضاح في "شرح المفصّل": ((المقصود من الحدّ تمييزه))[4].

وقال الرّضيّفي "شرح الكافية": ((المركّب من الجنس والفصل هو الحدّ))[5].

مما سبق نجد أن هذه التّعريفات في تعريف الحدّ عند النحاة قريبة من التعريفات الفلسفية ((فلذلك تسمع المتفلسفين يقولون:"الحد" يعرّف جوهر الشيء، ويدلّ "قوام" على جوهر الشيء))[6].

وقالوا: ((الحدّ هو القول الجامع المانع))[7]وقال اللُّغويُّون: ((الحد قول دال على ماهية الشيء))[8]، وعليه فإن النحاة كغيرهم اهتموا واعتنوا بالحدود النحويّة التي تخصهم.

1- الإيضاح في علل النحو ص46.
2- المرتجل ص7.
3- شرح المفصل لابن يعيش 18/1.
4- الإيضاح في شرح المفصل 63/1.
5- شرح الكافية للرضي 31/1.
6- كتاب الحروف ص101.
7- معيار العلم في فن المنطق 67/1.
8- التعريفات 112/1.

مصطلح الكلمة:

الكلمة المجردة مصطلح نحوي، يجب على النحوي أن يعرِفها، ويعرِف أقسامها، وتعرِيف كل قسم منها، وعلاماته؛ إذ هي الأساس في الدراسات النحوية؛ فعرفها ابن عقيل بقوله: ((الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد))[1].

وجاء في "شرح قطر الندى": ((الكلمة قول مفرد))[2]، وهذان التحديدان الأخيران متساويان تمامًا؛ لأن "اللفظ الموضوع لمعنى" تساوي تمامًا "القول".

وعرفها السيوطي في "همع الهوامع": ((حد الكلمة اصطلاحا، وأحسن حدودها: قول مفرد مستقل أو منوي معه))[3].

وعرّفها صاحب "التعريفات" بقوله: ((الكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد))[4].
وحقيقتها عند صاحب كتاب "الكليات": ((اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، ومجازها الكلام، بقي أن بعضًا من الأصوات المركبة والحروف المؤلفة التي تدل على مدلولاتها بالطبع لا بالوضع، مثل: "أخ" عند الوجع، و"أح أح" عند السعال، فهل أمثال هذه الأصوات تسمى كلمة؟ فيه اختلاف، وكل كلمة تسمى لفظة، وكل لفظة لا تسمى كلمة))[5].

ونظرًا للقرب الشديد بين علمي التفسير والنحو؛ إذ النحو هو مفتاحه، وكل مفسِّر نحوي، والزمخشري صاحب "الكشاف" و"المفصل"، والجياني صاحب "البحر" و"الارتشاف" خير شاهد علي ذلك، وعليه فقد رأيت أن أذكر شيئا في هذا الشأن، فقد عرّف القرطبيّ

1- شرح ابن عقيل 16/1.
2- شرح قطر الندى ص11.
3- همع الهوامع 23/1.
4- التعريفات 238/1.
5- كتاب الكليات ص1205.

المفسِّر الكلمة -وكان تعريفه للكلمة غريبًا- بقوله: ((الصّورة القائمة بجميع ما يختلط بها من الشّبهات، أي: الحروف))[1]، وقال محقّق التفسير: ((لم نر هذا التّعبير لغير المؤلّف))[2].

ويمكننا أن نستعرض الأنموذج، وهو كتاب "المصباح" وشرحه "المقاليد"، فقبل أن يشرع الجَندي في حدّ الكلمة وذِكر أقسامها، نبّه على الفرق بين الحدّ والعلامة، ومن أمثلة استعمال الحدّ، أي ما يرادف العلامة قوله معلّقا على قول المطرّزيّ "المصنّف" في بعض علامات الاسم: ((ما جاز أن يحدّث عنه))[3]، ((وصفٌ للاسم وليس بحدّ؛ لأنّه لا بدّ أن تقول: كلّ ما لا يجوز أن يحدّث عنهفليس باسم))[4]، ثمّ قال: ((وقال بعضهم هو علامة؛ لأنّ الحدّ لابدّ أن يكون مطّردًا أو منعكسًا))[5].

قلت: وعند التّحديد يجب في الحدّ أن تكون كلماته غير متنافرة، ويجب أن يتوصّل إلى الصّياغة الفضلى في تحديده، وأهمّ التّحديدات التي تميّزتْ بها هذه الفكرة "الكلمات غير المتنافرة" ما جاء به المطرّزيّ في تعريف الكلمة؛ فقال: ((كل لفظة دلّت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة))[6]، ولقد رأى الجَنْديّ "الشّارح" أنّ عبارة "لفظ" قد اختيرت اختيارًا موفّقًا؛ فأخرج ما يحترز منه كالإشارة والكتابة وغيرها، فإنّها ربّما دلّت بالوضع على معنى

1- الجامع لأحكام القرآن 67/1، وفيه: ((وعن علي بن الجعد: قال سمعت شعبة يقول: مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية مثل الحمار عليه مخلاة لا علف فيها))، 24/1.

2- نفسه.

3- المصباح ص41.

4- مخطوط المقاليد، اللوحة: 15.

5- نفسه.

6- المصباح ص41.

مفرد وليست بكلمات[1]، وذكر ابن يعيش أنّها سمّيت "لفظة" لأنّها جماعة حروف ملفوظ بها[2].

وعبارة "دلّت على معنى" اختيرت لإخراج ما دلّ على المهمل؛ لأنّ اللّفظ يشترك فيه المهمل وغيره، واللّفظ منه ما هو مستعمل، ومنه ما هو مهمل، والمستعمل ما يؤكّده قوله: ((دلّت على معنى))[3].

وابن هشام في "شرح الشّذور" يعرِّف المستعمل؛ فيقول: ((ما يحسن السّكوت عليه))[4]، أمّا ابن عقيل شارح "الخلاصة" فكانت عبارته: ((اللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم، ويشمل المهمل كـ"ديز" والمستعمل كـ"عمرو"، ومفيد أخرج المهمل))[5]، وجاء في "الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة": ((اللفظ هو: صوت مشتمل على بعض الحروف وهو صريح وكناية وتعريض))[6].

وعبارة "مفرد" قد اختيرت لتميزها عن "المركّب"، إذ يقول الجَنْديّ شارحًا هذه الكلمة ((للاحتراز عن المعنى المأخوذ من جهتين فصاعدًا، كما في نحو: الرَّجل))[7].

قلت: ومثل هذا ورد في ابن يعيش: فالرّجل يدلّ على معنيين، وهما: التعريف والذكورة مع الآدمية؛ فهو كلمتان لا كلمة واحدة[8].

1- انظر المقاليد، اللوحة: 10.
2- انظر شرح المفصل لابن يعيش 19/1.
3- المقاليد، اللوحة: 10، شرح ابن عقيل 15/1.
4- شرح شذور الذهب ص15.
5- شرح ابن عقيل 15/1.
6- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ص78.
7- مخطوط المقاليد، اللوحة: 10.
8- انظر ابن يعيش 19/1.

وقوله: "بالوضع" احتُرز عنه بما يقع فيه العامّة من تحريف كالنَّعلة في اللَّعنة، وقال: يدلّ بالطّبع أو بالوضع، فالأوّل مثل: أصوات البكاء والضّحك، وغيرها ... لأنّ ذلك الصّوت ليس بكلمة[1]؛ وابن يعيش عبّر عن ذلك بقوله: ((ما يدلّ على الطّبع كقول النّائم "أخ أخ" وقول من يسعل "أح أح" ... ومنها محرّفات العوام ومصحّفاتهم))[2].

وقد اختلف النّحاة في لفظ المحدود "كلمة" أو "كلم" أو "كلام"؛ فالمصنّف ذكر الكلمة وجمعها: كلمات وكلم[3]، وذكر الشّارح ذلك، وقال "يقصد المصنّف" أعرض عن ذكر الكلام للإيذان بأنّ جمعها ذانك لا ذا؛ إذ لم يصنع هكذا لظان أن يظنّ أنّ "الكلام" من مجموعها، بالنّظر إلى أنّ بعضهم قال: الكلام ثلاثة أقسام ... كما قيل: الكلمات ثلاثة، وقيل الكلم ثلاث[4].

في القول السّابق أظهر أقوال النّحاة في المحدود، هل الكلمة، أم الكلام، أم الكلم[5]؟ أمّا عند سيبويه فلم يكن "الكلمة" أو "الكلام" بل "الكلم"[6].

أمّا ابن السّرّاج في كتابه الأصول في النّحو؛ فقال: ((الكلام يتألّف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف))[7].

والمبرّد أيضا عنده الكلام كلّه اسم، وفعل، وحرف[8].

1- انظر المقاليد، اللوحة: 11.

2- شرح المفصل لابن يعيش 19/1.

3- انظر المصباح ص41.

4- انظر المقاليد، اللوحة: 12، شرح ابن عقيل 16/1، وأسرار العربية ص28، وأوضح المسالك 12/1.

5- انظر في تعريف الكلام والفرق بينه وبين الجملة، والقول، والكلم، واللّفظ: شروح ألفيّة ابن مالك عند قوله: "كلامنا لفظ مفيد كاستقم"، شرح الكافية للرضي 31/1، المقرّب لابن عصفور ص45، شرح المفصّل لابن يعيش 18/1.

6- الكتاب 12/1.

7- الأصول في النحو 27/1.

8- المقتضب 3/1.

وقد ذهب الأنباريّ في "أسرار العربيّة"[1]، وابن يعيش[2]، وابن عقيل[3] إلى أنّ الكلم: اسم جنس للكلمة، ومثّل لها ابن يعيش[4] بنحو: لبِن ولبِنة، ونبِق ونبِقة، وذهب هذا المذهب محمّد محيي الدّين عبد الحميد في "منحة الجليل"، فذكر أنّه اسم جنس جمعي واحده كلمة[5]، وورد هذا المعنى في "شرح شذور الذّهب"[6].

أمّا مذهب الخليل بن أحمد: فإنّه جمع لـــ"كلمة"[7].

وجاء في "لسان العرب" قول الجوهريّ: إنّ الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكَلِمُ لا يكون أقلّ من ثلاث كلمات؛ لأنّه جمع كلمة، مثل: نَبِقة ونَبِق[8].

وقيل إنّ الكلم اسم جمع، كذا ورد في شرح الأشمونيّ[9] والتّصريح[10].

أمّا القرطبيّ المفسر فقال: ((الكلمات جمع كلمة؛ والكلمة تقع على القليل والكثير))[11].

وهكذا فإنّ الشّارح أشار إلى هذه المحدودات إشارة عابرة دون أن ينسب قولا إلى صاحبه.

1- أسرار العربية ص23.
2- شرح المفصل 19/1، 20.
3- شرح ألفية ابن مالك 1/ 15.
4- شرح المفصل لابن يعيش 19/1.
5- منحة الجليل، مطبوع مع شرح ابن عقيل، 15/1-16.
6- شرح شذور الذهب ص17.
7- انظر كتاب العين، مادة: ك ل م، 378/12.
8- انظر لسان العرب، مادة: ك ل م 12 / 522، الصحاح 301/6.
9- انظر شرح الأشموني 24/1.
10- انظر شرح التصريح على التوضيح 17/1.
11- الجامع لأحكام القرآن 324/1.

وهذه المحدودات متناثرة في مواضع كثيرة في كتب التراث النّحوي، وأسوق نماذج في تعريف الكلمة، منها: للمطرّزيّ في "المصباح" -كما سبق-: ((كلّ لفظة دلّت على معنى مفرد بالوضع))[1]، وللجَنْديّ في "المقاليد": هي اللّفظة الدّالّة على معنى مفرد بالوضع[2].

ومثل التّعريف السّابق عند الزّمخشريّ[3].

وابن الحاجب: ((الكلمة وضع لمعنى مفرد))[4].

وابن هشام الأنصاريّ: ((الكلمة قول مفرد))[5].

والفاكهانيّ في شرح كتاب "الحدود في النحو": ((الكلمة قول مستقل))[6].

هذه الحدود للكلمة تكوّنت من: لفظة، أو: قول مفرد، أو: مستقل، والدّالة على معنى مفرد بالوضع، ووضع لمعنى مفرد.

وخير تعليق على الثّلاثة التّعريفات الأولى ما ذكره ابن يعيش معلّقا على تعريف الزّمخشريّ: ((وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثمّ يقرن به جميع الفصول))[7].

وقال الرّضيّ في "شرح الكافية" معلّقا على تعريف ابن الحاجب ((واحترز بقوله "لفظ" عن نحو الخطّ والعقد والنّصبة والإشارة، فإنّها ربّما دلّت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات))[8].

1- المصباح ص41.
2- المقاليد، اللوحة: 10.
3- المفصل في صنعة الإعراب ص23.
4- متن الكافية في شرح الرضي19/1.
5- شرح القطر ص16، شرح الشذور ص15.
6- شرح كتاب الحدود في النحو ص80، 81.
7- شرح المفصل لابن يعيش 18/1.
8- شرح الرضي على الكافية 22/1، 23.

وقال ابن يعيش: لو قال عوض "اللّفظة": "عرض"، أو "صوت"، لصحّ ذلك[1].

أمّا التّعريفات الأخيرة فعدلت عن "اللّفظ" إلى "القول"، والقول هو ((القول الدّال على معنى كـــ"رجل" و"فرس"))[2].

والمراد باللّفظ: ((الصّوت المشتمل على بعض الحروف سواء أدلّ على معنى كـــ"زيد" أو لم يدل كـــ"ديز"))[3]، ويسأل ابن هشام عن سبب عدله عن "اللّفظ" إلى "القول"؛ فيجيب: ((لأنّ اللّفظ جنس بعيد لإطلاقه على المهمل والمستعمل، والقول جنس لاختصاصه بالمستعمل))[4].

وما قاله ابن هشام قاله الفاكهاني، غير أنّه استعمل لفظ "مستقلّ" أيّ دالّ بالوضع[5].

مصطلح الاسم:

في مصطلح الاسم إشكال في المصادر النّحويّة، حتّى الأنباريّ في أسرار العربيّة، قال: ((ومنهم من قال لا حدّ له، ولهذا لم يحدّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثال؛ فقال: الاسم رجل وفرس))[6].

لقد اكتفى سيبويه بإيراد مثالَيْن منه و لم يحدّه تسامحا منه، وقد تعجّب صاحب "الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل"؛ فقال: ((وإنّ التّعجّب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدودًا، وهم أئمّة مشهورون، ولو سمعنا ذلك و لم نره عنهم لما صدّقناه))[7].

1- انظر شرح المفصل لابن يعيش 18/1.
2- شرح الشذور ص15، وشرح القطر ص13.
3- شرح القطر ص13.
4- شرح القطر ص14.
5- انظر شرح الحدود النحوية ص81.
6- أسرار العربية ص27.
7- كتاب الحلل في إصلاح الجمل ص77.

وقد وضع الجَنْديّ حدًّا للاسم، وشرع في الاحترازات؛ فقال: ((الاسم هو: ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران بزمان))[1].

فقوله "ما دلّ على معنى" يشمل الاسم والفعل، وقوله "في نفسه" خرج الحرف، لأنّه يدلّ على معنى مفرد لا في نفسه[2]، والجَنْديّ لم يكتف بضبط تعريف دقيق؛ بل إنّه نقد التّعريف الذي أتى به المطرّزيّ، وهو: ((الاسم ما جاز أن يحدّث عنه))[3]، وقد حكم عليه بالقرب تارة والبعد تارة أخرى أو التّسامح، كلّ هذا وقد ذكر بعض ما في المصادر النّحويّة دون أن ينسب الأقوال، بل اكتفى بقوله: قال بعضهم[4]، أضف إلى ذلك أنّ المطرّزيّ مثّل لاسم العين، ولاسم المعنى ، وأشار إليهما إشارة عابرة، وقد تولّى الجَنْديّ شرحهما، فالأوّل لما له جثّة، والثّاني ما ليس لمسمّاه جثّة، وهو إمّا وجوديّ كالعلم، أو عدميّ كالجهل ...[5]، وكأنّ الجنديّ لم يرض تمام الرّضا عن حدّ المطرّزيّ للاسم، فتارة يعترف أنّه حدّ، وتارة يقول إنّه علامة، وتارة أخرى يذكر أنّه ناقص، ويزيد فيه زيادة؛ فيقول: ((الاسم ما جاز أن يحدّث عنه، أو كان في معنى ما يحدّث عنه))[6].

وبالاطّلاع على ما ذكره في حدّ الاسم يتبيّن أنّه راجعَ تعريفات أخرى ونقدها؛ فمعلوم أنّ الحدّ الذي أتى به المطرّزيّ هو قريب من الحدّ وليس بحدّ، فمن الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنها، مثل: "كيف"، و"أين" ... قلت: وهذا ليس مطلقا؛ إذ يجوز الإخبار عنها إذا قصد لفظها، نحو: "كيف يستفهم بها عن الحال"، و"أين يستفهم بها عن الحال"، وقد أشرت في السّابق إلى اختلاف النّحاة في تحديد الاسم، وسأعرض الآن نماذج مختلفة من تعريفات

1- المقاليد، اللوحة: 14.
2- نفسه.
3- المصباح ص41.
4- انظر المقاليد اللوحة: 15.
5- المصباح ص41، المقاليد، اللوحة: 14.
6- المصباح ص41.

العلماء للاسم، منهم: البطليوسيّ، إذ يقول: ((الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصّل، يمكن أن يفهم بنفسه))[1].

والسّيرافيّ يقول: ((كلُّ شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصَّل من مضى أو غيره فهو اسم))[2].

وتعريف الزّمخشريّ في المفصّل: ((ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران))[3].

أمّا ابن يعيش؛ فقال في تعريفه: ((الاسم كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان))[4].

والفاكهانيّ في الحدود النّحويّة، يقول: ((كلمة دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن معيّن))[5].

ويلاحظ قرب التّعريفيْن بعضهما من بعض، تعريف ابن يعيش وتعريف الفاكهاني، ولا تخرج تعريفات باقي العلماء عن فحوى هذه التّعريفات، فنحو هذه التّعريفات حواها كتاب "أسرار العربيّة"[6] و"الإيضاح في علل النّحو" و"المقتضب" و"الأصول"[7].

ويمكن أن أعد هذه الاختلافات خلافات لفظيّة، فهي تعريفات كثيرة وقليلة الفائدة من حيث اختلاف ألفاظها، وربّما يجوز القول باستحالة الوقوف على تعريف محدّد للاسم

1- كتاب الحلل ص 64.
2- شرح السيرافي على الكتاب 53/1.
3- المفصل في صنعة الإعراب ص23.
4- شرح المفصل لابن يعيش 22/1.
5- الحدود النحوية ص92.
6- انظر أسرار العربية ص27.
7- انظر الأصول 37/1.

"أي: بدون اختلافات لفظية" ويُستنتج أنّ آراء النّحاة في حدّ الاسم مثار للتّعجّب، ويرجع سبب الاختلافات أنّ إمام النّحاة سيبويه لم يحدّه، لأنه اكتفي بإيراد المثال فقط.

مصطلح الفعل:

لم يحدّه المطرّزيّ، وإنّما حدّه الجَنْديّ، فذكر أنّ الفعل هو: ((ما دلّ على اقتران حدث بزمن))[1].

وحدّ الفعل عند سيبويه هو: ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع))[2]، وعلّق شوقى ضيف على حد سيبويه للفعل؛ فقال: ((تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث ودلالته على الزمان الماضى والمستقبل والحاضر))[3].

ويلاحظ أنّ الجَنْديّ اقتبس حدّه من حدّ الزّمخشريّ[4]، ويثير ابن الحاجب في "الإيضاح" نقدًا لحدّ الزّمخشريّ للفعل؛ إذ يرى أنّ قول الزّمخشريّ "ما يدلّ على اقتران حدث بزمان" ليس بجيّد؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزّمان جميعًا، وقول الزّمخشريّ يوهم بأنّ الاقتران نفسه هو المدلول، فأخرج الحدث والزّمان من الدّلالة[5]، ويعلّل ذلك بقوله: المقصود من حدود هذه الألفاظ أن يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه، أو هو ما ينطبق عليه الحدث والزّمان لا الاقتران[6].

وقد نقد الجَنْديّ تعريف المطرزي للفعل بكلمات ابن الحاجب السابقة[7].

1- المقاليد، اللوحة: 15.

2- الكتاب 12/1.

3- المدارس النحوية ص64.

4- انظر المفصل ص319.

5- انظر الإيضاح في شرح المفصل 3/2.

6- نفسه.

7- انظر مخطوط المقاليد، اللوحة 10، وقد اقتبسها من الإيضاح في شرح المفصل.

ولمزيد من الفائدة يمكن التّطرق لصياغة بعض النّحاة لحدّ الفعل، منها تعريف ابن يعيش: ((كلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان))[1].

ومنها تعريف الرّضيّ: ((أي: الكلمة الدّالّة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة))[2]، ومنها تعريف الأنباريّ، وذكر حدّين، وذكر أن النحاة اختلفوا في حد الفعل: ((كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترنة بزمان محصّل، وقيل: ما أسند إلى شيء و لم يسند إليه شيء، وقد حدّه النّحويّون حدودًا كثيرة))[3].

مصطلح الحرف:

نقل المطرّزيّ حدّ الحرف من سيبويه و لم ينسبه له، والجَنْديّ نبّه إلى هذا، وذكر أنّه من عبارة صاحب الكتاب، وقد عرّف سيبويه الحرف؛ فقال: ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[4]، ومعنى الحرف فيما يراه الجَنديّ ((ما دلّ على معنى في غيره))[5]، فمعنى "في غيره"، أي: موجود في الأسماء والأفعال والجمل التي يتعلّق بها، وليس له معنى إفرادي كالاسم والفعل، ومثّل لذلك بطائفة من الأمثلة، فرأى أنّ "مِن" تدخل في الكلام لابتداء الغاية، كقولهم: سرت مِن البصرة[6].

أقول: تعددت تحديدات النحاة للحرف، ولكنها متفقة، وسأقدّم نماذج لذلك:

الزّجّاجيّ: ((ما دلّ على معنى في غيره))[7].

1- شرح المفصل لابن يعيش 2/6.
2- شرح الرضي على الكافية 30/1.
3- أسرار العربية ص27، 28.
4- الكتاب 1/ 40، المصباح ص43.
5- المقاليد، اللوحة: 21.
6- نفسه.
7- الإيضاح في علل النّحو ص54.

والزّمخشريّ: ((ما دلّ على معنى في غيره، ومِن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه))[1].

وأبو البركات في "أسرار العربيّة": ((ما جاء في معنى لغيره))، وقال: ((وقد حدّه النّحويّون بحدود كثيرة))[2].

وابن يعيش ((كلمة دلّت على معنى في غيرها))[3].

والرّضيّ في شرح الكافية ((الكلمة الدّالة على معنى لا في نفسها))[4].

كلّ هذه الاختلافات طبيعيّة إذ لكلّ عالم وضعه الخاصّ، وقد علّق الجنديّ على حدّه بقوله: معنى قولنا: في غيره، أي: متوقّف على ذكر متعلّق له منْ حيث الوضع[5].

علامات الاسم:

اتّفق المطرّزيّ والجَنْديّ في عدد علامات الاسم؛ فقد قسّمها المطرّزيّ وتبعه الجَنْديّ تقسيما ثنائيًّا؛ فقال: ما جاز أن يحدّث عنه ... أو كان في معنى ما يحدّث عنه ... ومن علاماته اللّفظيّة: دخول الألف واللاّم وحرف الجرّ، والتّنوين[6]، وقد اكتفى الجَنْديّ بشرح علامات الاسم التي ذكرها المصنّف، ولم يأت بأيّة علامة أخرى، وقد ذكر السّيوطيّ في الأشباه والنّظائر أكثر من ثلاثين علامة[7].

1- المفصل ص379.
2- أسرا العربية ص28.
3- شرح المفصل لابن يعيش 2/8، 3.
4- شرح الرضي على الكافية 30/1.
5- انظر المقاليد، اللوحة: 22.
6- انظر المصباح ص41، المقاليد، اللوحة:15.
7- الأشباه والنظائر 9/2.

وقد انقسمت العلامات إلى لفظيّة ومعنويّة، أمّا المعنويّة فلا يقوم بها إلاّ الاسم، ولا تكون إلاّ عند انعقاده مع غيره من الأسماء وتركّبه معه، وهذا ما يفهم من الإخبار عنه والإخبار به "الإسناد والإسناد إليه"، أمّا العلامات اللّفظيّة، فإنّ الاسم يفيد معنى من المعاني المذكورة، بواسطة حرف ملفوظ، كالتّعريف بـــ"أل" والجرّ والتّنوين، وقد حاول الجَنْديّ من العلامات المعنويّة واللّفظيّة، تحديد مختلف السّمات الشّكليّة التي تجعل الاسم يتميّز عن غيره من الفعل والحرف، وبناء على أنّ الاسم له علامات كثيرة، فقد أتى المطرّزيّ منها بما رآه أساسيّا في تميّزه عن غيره.

والجَنْديّ يعدُّ الجرّ موضوعا ليجرّ إلى الأسماء الأفعال، وذلك باستدعاء بعض الأفعال معنى ذلك الجارّ، فدخول حرف الجرّ ممتنع إلاّ على الاسم[1].

و لم يحدّد المطرّزيّ أو الجَنْديّ أيّ العلامات أنفع للاسم، بينما رأى ابن هشام في شذور الذّهب "الإسناد إليه" أنفع علامات الاسم[2]، ويقصد ابن هشام بأنفع العلامات، أي: اطرادا وأنفعها وأقربها إلى جعل الاسم يتميّز عن غيره بها.

أما المبرّد في "المقتضب" فيعتبر الجرّ أنفعها، فيقول بعد تعريف الاسم ((كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم))[3]، والذي يفسّر ذكر المطرّزيّ ومعه الجَنْديّ هذه العلامات فقط، قصدهما تحديد الاسم، وقد ركّزا على خصائص: الإخبار عنه والجرّ والتّنوين والإضافة والتّعريف بـــ"اللاّم"، وعدّا ما دخلته خصيصة من هذه الخصائص اسما.

1- المقاليد، اللوحة: 15.

2- انظر شرح شذور الذهب ص23.

3- المقتضب 3/1.

ويذكر ابن يعيش أنّ التّنوين والجرّ هما علامتان لا على الأسماء جميعها؛ بل على المتمكّن الأمكن منها، أي: التي تكون أرسخ قدما في الاسميّة من غيرها[1].

علامات الفعل:

يمكن تقسيم علامات الفعل التي تناولها المصنّف والشّارح إلى علامات سوابق، وهي التي تسبق الفعل، وهي: "قد" و"السّين" و"سوف" وحروف الجوازم.

وإلى علامات لواحق، وهي: التي تلحق آخر الفعل، وهي: "تاء" الفاعل، و"تاء" التّأنيث السّاكنة، و"ياء" المخاطبة، والضّمير المرفوع المتّصل بالفعل[2].

وقد جمع ابن مالك علامات اللواحق؛ فقال:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَاافْعَلِي ∴ وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[3].

أمّا علامة إسناد الفعل إلى غيره فلم يذكرها المصنّف والشّارح، وقد جعلها أبو عليّ الفارسيّفي "الإيضاح" أهم علامة الفعل التي يعرف بها؛ فيقول: ((وأمّا الفعل فما كان مسندًا إلى شيء و لم يسند إليه شيء، مثال ذلك: خرج عبد الله، وينطلق بكر))[4].

وهناك بعض الألفاظ اختلفوا في نسبتها إلى بابي الفعل والاسم، وهي: "نِعم" و"بئس"[5]، أمّا "هاتِ" و"فعالِ" فقد عدّهما ابن هشام ضمن الأفعال؛ فقال: ((إ نّهما يدلاّن على الطّلب ويقبلان الياء؛ أمّا الزّمخشريّ فقد عدّهما اسمي فعل))[6]، قلت: وهذا هو المشهور.

1- انظر شرح المفصل لابن يعيش 57/1.
2- انظر المصباح ص 42، المقاليد، اللوحة: 15.
3- الألفية، مطبوعة مع شرح ابن عقيل 21/1.
4- الإيضاح 77/1.
5- انظر المسألة "14" في الإنصاف 97/1.
6- شذور الذهب ص27، 28، وفيه قول الزمخشري، المفصل ص197.

والمصنّف والشّارح لم يذكرا العلامات المختصّة بكلّ نوع من أنواع الفعل، أمّا غيرهما فقد ذكر علامات الماضي والمضارع والأمر، يقول ابن جماعة في "شرح الكافية": ((فـــ"تاء" الضّمير والتّأنيث مختصّان بالماضي، وحروف التّنفيس والجوازم تختصّ بالمضارع، و"نون" التّوكيد بلا قيد تختصّ بالأمر، وأمّا المشتركة فقد يشترك فيها الماضي والمضارع، و"نون" التوكيد يشترك فيها الأمر والمضارع بقيد، ولحوق ضمائر التّثنية والجمع يشترك فيها الثّلاثة))[1].

الحرف لا علامة له "خال من العلامة":

البحث هنا في حروف المعاني كحروف الجرّ، أمّا حروف المباني فهي الحروف التي تتألّف منها الكلمة فليس مجال بحثها هنا، وانعدام العلامة في الحرف هو على حدّ قول صاحب "المصباح": ((والحرف أداة بينهما))[2] أي: بين الاسم والفعل، ولم يذكر الشّارح علامة للحرف، وإنّما اكتفى بشرح العبارة السّابقة، فقال: ((أي: الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الفعليّة والاسميّة))[3].

وذكر ابن هشام في "شرح الشّذور" ذلك المعنى "لا علامة له "، فقال: ((لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة للاسم والفعل))[4].

وهذا يعني أنّه لا علامة للحرف يعرف بها، فهو يرتبط بغيره ويكتسب معناه منه.

وتكلّم عن ذلك ابن الخشّاب في "المرتجل" بقوله: ((وربّما عرف بعلامة سلبيّة؛ فقيل: الحرف لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال))[5].

1- شرح الكافية لابن جماعة ص271.
2- المصباح في علم النحو ص43.
3- المقاليد، اللوحة: 23.
4- شرح شذور الذهب ص31.
5- المرتجل ص25.

وقد عدّ ابن السّراج في "الأصول" ثمانية من خواص الحرف، منها: أن يربط اسما باسم، نحو: المال لزيد، وأن يأتي لربط فعل بفعل، نحو: قام وقعد زيد، وأن يربط جملة بجملة، نحو: إن يقم زيد يجلس عمرو، وأن يأتي ليؤكد الجمل: إنّ زيدا قائم، وأن يأتي لينقل الخبر إلى الاستخبار، نحو: هل خرج أخوك ؟ وأن ينقل الواجب إلى النّفي، نحو: ما قام زيد، وأن يأتي صلة مؤكّدة، نحو: فعلت فعلا ما[1].

الزّمن في الأفعال:

يدلّ الفعل على الزّمن، فانقسمت بأقسامه: ((ولما كان الزّمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل ... الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية))[2]، ويقول الجَنْديّ: ((أقسام الزّمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل؛ فكذا أمثلته ذلك))[3]، والاصطلاحات "ماض - مضارع - أمر" أشهر الاصطلاحات الدّالة على الزّمان في اللّغة العربيّة.

فالمطرّزيّ ومعه الجَنْديّ اتفقا على مصطلح الفعل الماضي، بينما استعمل سيبويه مصطلح "واجب" لأنّه وجب، أي: سقط وفرغ منه، وقد استعمل سيبويه "الواجب" في معنى الماضي؛ إذ قال متحدّثًا عن "إذ" ((ولا يليها إلاّ الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد))[4].

والمطرّزيّ والجَنْديّ اختارا مصطلح "الماضي" لأنّه أشهر في العبارة الاصطلاحيّة وأكثر رسوخًا[5].

1- انظر أصول النحو 1/ 42، 43.
2- شرح المفصل لابن يعيش 4/7.
3- المقاليد، اللوحة: 18.
4- الكتاب 354/4.
5- انظر المصباح ص42، المقاليد، اللوحة: 18.

أمّا الفعل المضارع فكان من استعمال المطرّزيّ كما ورد في "المصباح"[1]، وبالإضافة إلى مصطلح "المضارع" يستعمل الجَنْديّ مصطلح "المستقبل" و"الغابر"، إذ يقول في سياق حديثه عن خصائص الفعل: ((أمّا "سوف" و"السّين" فهما للاستقبال، فيمتنع دخولهما إلاّ على الغابر))[2].

والغابر هنا يعني المضارع، وهو ما يفيده السّياق، غير أنّه في "اللسان": الغابر يحتمل الوجهين، يعني الماضي والباقي؛ فإنّه من الأضداد، وفسّر الغابر أيضا بالماضي واستدلّ بحديث رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: ((أنّه اعتكف العشر الغوابر من شهر رمضان، أي البواقي، جمع غابر))[3]، وقيل: ((الغابر: الباقي من الأشهر))[4]، ويبدو أنّ هذا المصطلح قليل الاستعمال؛ إذ لم يتوفّر في أثر نحويّ على علمي.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المصطلحات التي ذكرها المؤدّب[5] في هذا الشّأن: قسّموا الماضي "نصًّا"، وهو: ما دلّ على الماضي لفظا ومعنى، وقد مثّل له بـــ"ضرب" في قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا ... ﴾[6] و"ممثّل"، وهو: ما دلّ على الماضي لفظًا

1- انظر المصباح في علم النحو ص43.

2- المقاليد، اللوحة: 17.

3- اللسان، مادة: غ ب ر 13/5، وانظر الحديث في سنن النسائي الكبرى 257/2.

4- اللسان، مادة: غ ب ر 13/5.

5- قال محقّق "دقائق التّصريف" عن مؤلّف الكتاب "القاسم بن محمد المؤدب" في الجانب الدّراسيّ، ص6، 7: المصادر أغفلتْ ذكر هذا المؤلّف فلا نعرف عنه شيئا، وقد عجزتُ عن الوقوف على أيّ شيء يخصّ المؤلّف بعد طول البحث، واستفاد المحقّق من خاتمة الكتاب؛ فذكر أنّ المؤلّف عاش في مدينة الشّاش، وأنّ المؤلّف كان حيّا في سنة "338هـ"، وهي السّنة التي فرغ فيها من تأليف الكتاب، قلت: والظّاهر أنّه كوفيّ المذهب؛ فقد نقل كثيرا من آراء الفرّاء، وأيّده، وانتصر له.

6- سورة النحل: 75.

ومعناه المستقبل، ومثّل له بـــ "أتى" في قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ... ﴾[1]، أي: يأتي، يعني القيامة، ومثل قولهم "غفر الله لك" معناه: يغفر الله لك، فصلح الماضي في موضع المستقبل حين أمن اللبس، و"راهن"، وهو: ما دلّ على الماضي لفظا وعلى الحال والاستقبال معنى، بدلالة: وبعد اليوم قدير، ومثّل له بـــ"كان" في قول الله تعالى: ﴿ ... وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرًا ۝ ﴾[2]، ألا ترى أنّه كان قديرًا واليوم أيضًا هو قدير وبعد اليوم قدير[3].

وأضاف: إلى أن المستقبل ينقسم إلى "نص"، وهو: ما دلّ على المستقبل لفظًا ومعنى، ومثّل له بـــ"يضرب" نحو قولك: يضرب زيدٌ غدًا عمرًا، و"ممثّل"، وهو: ما كان لفظه المستقبل ومعناه الماضي، ومثّل له بـــ"أدخل" نحو قولك: سرْتُ أمس حتّى أدخُلُها، أي: حتّى دخلتُها، لأنّ في قولك: سرْتُ، دليلاً على ذلك[4].

قلت: وهذه التّقسيمات لصاحب "دقائق التّصريف" القاسم بن محمّد المؤدّب الكوفيّ لم تكن مهمّة، لذلك فإنّها مفقودة عند من اقترحها فضلاً عن غيره من الكوفيّين أو البصريّين.

أما فعل الأمر فعبّر عنه المطرّزيّ بالموقوف الآخر، ويسمّى الأمر[5]، وقد عبّر عنهما الجَنْديّ بتعبير آخر، وهو أمر المخاطب[6].

1- سورة النحل: 1.
2- سورة الأحزاب: 27.
3- دقائق التصريف ص37، بتصرف.
4- دقائق التصريف ص46.
5- انظر المصباح في علم النحو ص43.
6- انظر المقاليد، اللوحة: 20.

خاتمة:

أختم البحث بالنتائج الآتية:

1. لم تحظَ الاصطلاحات غير العاملة ولا المعمولة لدى النحاة ببحث مستفيض، أو تطبيق محدَّد، وهذا يعني -على حد علمي- أنَّ تراثنا الواسع خلا من ضم الموضوع في بحث واحد.

2. الكتاب الذى اخترته أنموذجا للدراسة "المقاليد"، وقد استطاع مؤلفه استخراج الاصطلاحات المعنية بجلاء ووضوح.

3. لم يتفق النحاة على حد الاسم، حتى قال بعضهم: لاحد له.

4. الاختلاف في حد بعض الاصطلاحات المعنية عبارة عن خلافات لفظية.

5. الاختلافات طبيعية جدا؛ إذ لكل عالم له وجهة نظر خاصة به، وما توفر لديه من أدلة.

6. يمكن تقسيم الكلمة إلى عاملة كحرف الجر والجزم والنصب ... وإلى معمولة كالكلمة المجرورة والمنصوبة والمرفوعة ... وإلى غير عاملة ولا معمولة، كلفظ: الكلمة وكلام والاسم ... .

7. هناك علاقة وطيدة بين علم النحو وعلم التفسير.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم، مصحف المدينة.

1- أسرار العربيّة لأبي البركات عبد الرحمن الأنباريّ، تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين، منشورات: دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى، 1997م.

2- الأشباه والنظائر، للسّيوطيّ، تحقيق: طه عبد الرّؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليّات الأزهريّة 1975 م.

3- الأصول في النّحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1988 م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرّحمن بن محمّد الأنباريّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع للنّشر والتّوزيع والتّصدير، مدينة نصر، 2005 م.

5- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لأبي محمّد عبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: هادي حسن حمّودي، نشر: دار الكتاب العربيّ،بيروت، 1994م

6- الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1996 م.

7- الإيضاح في شرح المفصّل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليل، مطبعة العاني، بغداد، 1980 م.

8- الإيضاح في علل النّحو لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس للطّبع والنّشر والتّوزيع، الطبعة الثانية، 1996م

9- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان "د.ط".

10- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، دار النشر: جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى 1407 هـ.

11- التّعريفات: لعليّ بن محمّد عليّ الجرجانيّ، تحقيق: إبـــراهيم الأبيـــاري، دار النّشـــر: دار الكتاب العربيّ-بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.

12- التوقيف على مهمات التعاريف: لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ.

13- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمّد بن أحمـــد الأنصـــاريّ القـــرطبيّ، تحقيـــق وتصحيح: أحمد عبد العليم البردوني وآخرين، الطبعة الثانية، 1952م.

14- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة لمحيي الدّين أبي محمد عبد القادر ابـــن أبي الوفـــاء القرشيّ الحنفيّ، تحقيق: عبد الفتّاح محمّد الحلو، مطبعة البابي الحلبيّ، القاهرة، 1978م.

15- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبي يحـــيى، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر-بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.

16- دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدبن تحقيق: حاتم صالح الضـــامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2004م.

17- سنن النسائي الكبرى لأحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بـــيروت الطبعـــة الأولى، 1411هـ.

18- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك لعبد الله بن عقيل الهمدانيّ المصريّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة دار التّراث-القاهرة، 2005م.

19- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن عليّ بن محمّد الأشمونيّ، دار إحيـــاء الكتب العربيّة-القاهرة "د.ت".

20- شرح التّصريح على التّوضيح: لخالد ابن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي وشركاه، "د.ت".

21- شرح الرضي على الكافية لرضي الدّين الإستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس-بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.

22- شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب لأبي محمّد عبد الله ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق: عبد الغنيّ الدّقر، توزيع: الشّركة المتحدة للتّوزيع، 1984م.

23- شرح قطر النّدى وبل الصّدى لأبي محمّد عبد الله بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الثّقافة-الزّمالك، الطبعة الحادية عشرة، 1963م.

24- شرح الكافية لمحمّد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: محمّد عبد النّبي عبد المجيد، دار البيان، القاهرة، 1982م.

25- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهاني، تحقيق: المتولى رمضان الدميري، مكتبة وهبة-القاهرة، الطبعة الثانية، 1983م.

26- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1960م.

27- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، مكتبة المتنبي، القاهرة، "د.ت".

28- كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1990م.

29- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السّمرائيّ، دار ومكتبة الهلال "د.ت".

30- الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان، المعروف بسيبويه، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى 1999م.

31- كتاب الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1998م.

32- كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمّد عبد اللّه البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الإعلام والثّقافة-بغداد، سلسلة كتب التّراث، 1980م.

33- كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله، الشّهير بحاجي خليفة، أعادت طبعه: المكتبة الإسلامية-طهران، الطبعة الثالثة، 1378هـ.

34- لسان العرب لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقيّ، دار صادر-بيروت، 1955م.

35- المدارس النّحويّة لشوقي ضيف، النّاشر: دار المعارف-القاهرة، الطّبعة السّابعة، "د.ت".

36- المرتجل لأبي محمّد عبد اللّه بن الخشّاب، تحقيق: عليّ حيدر، دمشق، الطّبعة الثّانية، 1972م.

37- المصباح في علم النّحو لناصر الدّين أبي المكارم المطرّزيّ، تحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، راجعه وقدّم له: مازن المبارك، دار النّفائس-لبنان، الطبعة الأولى، 1997م.

38- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم لأبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، دار النشر: مكتبة الآداب-القاهرة، الطبعة: الأولى 1424هـ-2004م.

39- المعجم الوسيط لأحمد حسن الزّيات وآخرين، إشراف: عبد السّلام هارون، المكتبة العلميّة-طهران، "د.ت".

40- معيار العلم في فن المنطق لأبي حامد الغزالي، تحقيق د. علي بو ملحم، طبعة دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1993م.

41- المفصَّل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ، قدّم له وبوّبه: عليّ بو ملحم، دار ومكتبة الهلال-بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

42- المقاليد، "مخطوط"، لأحمد بن محمود الجندي، رقم المخطوط العام في تشستربيتي: "4038"، ورقمها العام فى المكتبة الأزهرية: "5814".

43- المقتضب لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمّد عظيمة، طبع: لجنة إحياء التّراث-القاهرة، 1386هـ.

44- المقرّب لابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبور، الطبعة الأولى، 1972م.

45- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث-القاهرة، 2005م.

46- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: د. عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية-الكويت، 1980م.